العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الدكتور عبود زرقين
الاستاذ المساعد تواتية الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أم البواقي– الجزائر

الملخص :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ،إذ تحتل مكانة هامة في النسيج الاقتصادي و الصناعي ، وتساهم إلى حد كبير في توفير فرص استخدام جديدة للأفراد، وتحسن مستوى المعيشة. وتأسيسا على ذلك عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تحقيق الآمال المرجوة منها ،وهي متفرقة بالرغم من الدعم والاهتمام الموجه إليها ، كان لابد من البحث عن شكل جديد لتحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية ، وقد ظهر هذا الشكل في صورة " العناقيد الصناعية "

حيث تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه العناقيد الصناعية في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التنافسية ، الاقتصاد الجزائري.

المقدمـة:

شـهد الاقتصـاد الجزائـري منـذ فتـرة التسـعينات إصـلاحات هيكليـة مسـت المؤسسـات الاقتصـادية بشـكل عـام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، كان الهدف منها الارتقاء بهذه المؤسسات ضمن برنامج التأهيل والذي و الذي يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة حتى آفاق 2014 ، وبرنامج الشراكة ميدا 1 و ميدا 2 مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى برنامج لإنشاء تجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يمثل العامل الرئيسي في التغلب على المخاطر المحتملة ومواجهتها ، ويحسن من الوضع التنافسي للمؤسسات، ومن هنا نشأ مفهوم "العناقيد الصناعية" (Industrial Cluster) والتي يمكن من خلالها تحقيق العديد من المزايا لمواجهة الأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن بين هذه المزايا تحقيق وفورات الحجم للمدخلات ، وتحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الآلات والطاقات الإنتاجية لمواجهة الزيادة في الطلبات، من خلال التعاون بين تلك المؤسسات بزيادة التخصص وتقسيم العمل، مما يؤدي إلى تحسين كفاءتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية.

مشكلة الدراسة:

إن تبني فكرة إستراتيجية العناقيد الصناعية كأحسن أداة لتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال خفض تكاليف الإنتاج ورفع جودة المنتوج ،وزيادة تسويق منتجاتها، واستنادا على ذلك يمكننا صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما مدى مساهمة العناقيد الصناعية في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**

وهذا يمكن تجزئتة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

1- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟ وكيف انتقلت من القطاع الثانوي في الإستراتيجية التنموية إلى أن تصبح قطاعا حيويا ترتكز عليه أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

2- ماهو الدور الذي يمكن أن تقدمه " العناقيد الصناعية " كإضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الكبرى ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل بلوغ أهداف الدراسة والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، فإننا نعمل على اختبار الفرضيات التالية:

1- ساهمت سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع التسعينيات على الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ،وتأهيلها وترقيتها من خلال إدماجها في مسار التنمية، كحل بديل للمؤسسات الصناعية الضخمة العاجزة، وسياسة التنمية الغير المتوازنة.

2- تبني الجزائر لفكرة العناقيد الصناعية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدخل ضمن إطار الإصلاحات المؤسساتية التي تسمح بمعالجة الإختلالات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، على ضوء الاندماج في الاقتصاد العالمي .

3- تؤدي العناقيد الصناعية إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل العنقود أكثر منها خارج العنقود.

أهداف الدراسة:

تهدف هذا الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة وعلى الأسئلة الفرعية، من خلال مايلي:

1- استعراض التطورات التي مرت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية في الاقتصاد الجزائري.

2- تبيان مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني و تحديد أهم الرهانات و التحديات التي تواجهها خاصة بعد تبني فكرة العناقيد الصناعية.

3- تبيان دور أهمية العناقيد الصناعية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد في الحد من مخاطر المنافسة مع المنتجات المستوردة في الأسواق الجزائرية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه العناقيد الصناعية في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري عن طريق تجميع تلك الصناعات في مكان واحد مع وجود الصناعات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد ، ومن ثم اقتحام الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة في السوق المحلي ، حيث تتمتع العناقيد الصناعية بمزايا تنافسية مثل خفض التكلفة وتطبيق التقنيات الحديثة وزيادة التشابك الإنتاجي مع الصناعات المغذية والمكملة ، والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار دراسة هذا الموضوع نذكر منها ما يلي:

1- الرغبة في دراسة قطاع المؤسسات بشكل عام وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

2- محاولة استعراض فكرة العناقيد الصناعية ،لما لها من أهمية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه العناقيد الصناعية في خلق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4- اعتقادنا أن موضوع تبني فكرة العناقيد الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو موضوع جدير بالدراسة نظرا لحداثة دراسته في الدول المتقدمة.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ونظرا لطبيعة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغرض تحليل الجداول و الإحصاءات وربطها بالأهداف الاقتصادية العامة، بالإضافة إلى محاولة استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تناولنا لدور العناقيد الصناعية في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، بوضع إطار نظري واف يتم فيه توضيح التعاريف المتعلقة بالعناقيد الصناعية ، وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع بيان كيفية مواجهة هذه العناقيد لمخاطر المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات المتطورة .

أدوات الدراسة المستخدمة:

تم الاستعانة بأسلوب الدراسة الأكاديمي، الذي يعتمد على المراجع المختلفة مثل الكتب والدوريات والدراسات المقدمة في هذا الموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك بالاتصال ببعض الهيئات والإدارات الرسمية في الجزائر من أجل جلب الإحصائيات متعلقة بالدراسة

حدود الدراسة:

لقد اشتملت دراستنا على الحدود المكانية لأنها تناولت دراسة التجربة الجزائرية في مجال الاهتمام تأهيل وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبنيها لفكرة العناقيد الصناعية، قصد إبراز مدى سعي الجزائر إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومسايرة التطورات والمستجدات العالمية .

تقسيمات الدراسة : بناء على ماسبق وتحقيقا لأهداف الدراسة قمنا بتقسيم موضوعاتها إلى المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول– الإطـار النظري للعناقيد الصناعية

إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمثل تحديا رئيسيا، لكن المشكل يكمن في عدم وجود نوع من الارتباط الهيكلي والتكامل بين المؤسسات التي تواجه الصعوبات المتعلقة بالإنتاج والتسويق، ومن هنا كانت فكرة العناقيد الصناعية والتي تمثل علاقات صناعية بين وحدات إنتاجية وخدمية وهيئات مساندة حكومية ومالية وبحثية ، **(Brenner, 2004:19)** أما من الناحية الأكاديمية فالعناقيد الصناعية هي تجمعات (جغرافية ، محلية، إقليمية، عالمية) لعدد من المؤسسات المتقاربة جغرافيا ومؤسساتها التابعة والمنتمية لمجال عمل معين، وتربطها علاقات تكاملية ومصالح مشتركة بين المؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية من خلال العناقيد الصناعية. **(زايري، 2007: 7)** ولذالك ظهرت عدة تعاريف ومفاهيم حول العناقيد الصناعية ويمكن إيجازها في:

أ- مفهوم العناقيد الصناعية (The industrial Clusters): بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور فى عام1990 عندما قام العالم الاقتصادي " **Michael Porter** " بإصدار كتابه الشهير " الميزة التنافسية للأمم " وهذا الكتاب أحدث ما يشبه الثورة في نظريات توطين المشروعات الصناعية حيث قام الكاتب بتحليل ودراسة نماذج من المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه

المشروعات وطبقاً لمفهوم بورتر فإن العناقيد الصناعية (**The industrial Clusters**) أطلق عليها وصف تتمثل فى توطين الصناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون / الممول والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع (Porter,1990:15) ، ومن خلال هذا الطرح يمكن إعطاء تعريف شامل لمفهوم العناقيد الصناعية " والتي تعتبر تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (64: Schmitz,1992) ، ويوجد هناك نوعان أساسيان من العناقيد الصناعية هي:

- عناقيد مندمجة بشكل رأسي وهى مكونة من الصناعات التي ترتبط من خلال علاقة البائع/ المشترى
- عناقيد مندمجة بشكل أفقي وهى تتكون من الصناعات التي من الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية، وتستخدم تكنولوجيا متشابهة أو مهارات متشابهة للقوى العاملة أو التي تحتاج إلى موارد طبيعية متماثلة. (Doeringer,1995: 37)

ب- مزايا العناقيد الصناعية: يترتب على قيام وإنشاء العناقيد الصناعية مجموعة من المزايا منها.

- التقليل من تكاليف التبادل أثناء المراحل الإنتاجية ، وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج ، مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير.
- تركز الخبرات الفنية البشرية منها والتكنولوجية في مجلات متقاربة أو متكاملة، ويساعد هذا التركز على حصول الوحدات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي ، بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام ، كما يساعد هذا التركز للمؤسسات على تطور البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة.
- تحقيق وفرات خارجية كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلان التصنيع.
- تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية مما يؤدي الى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية للمنتجات. (جباري و بديار، 2008: 6)

ولهذا يعتبر مفهوم العنقود مفهوما ديناميكيا ، حيث انه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطور ونمو العنقود، وتجدر الإشارة إلى أن ديناميكية العنقود لا تعكس فقط التوسع في عوامل الإنتاج ، وإنما تؤدي إلى تطوير القدرات الإنتاجية التي تؤدي إلى خلق منتجات جديدة بالتالي إعادة تشكيل الأسواق. **(Oyelaran and McCormick, 2007:19)**

ت- أنواع العناقيد الصناعية: تختلف بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر بها للعنقود حسب النشأة أو المنتج أو نوعيه الترابط وغيرها وهي تنقسم إلى.

- **العناقيد الصناعية حسب النشأة:** يكون التجمع بشكل طبيعي (تلقائي) نتيجة لوجود تاريخ قديم المؤسسة في هذه الصناعة أو نتيجة لتوفر الموارد الطبيعية والمواد الخام أو لوجود المهارات اللازمة لدى السكان، ويتميز هذا النوع بمعقولية التكلفة كما أن نتائجه عادة ما تكون سريعة وعلى مستوى كبير من الموثوقية ولكن تنمية هذا النوع تستغرق وقتا أطول وتكلفة اكبر، وهو ما يرفع درجة المخاطرة في اختياره.(جباري و بديار ، مرجع سبق ذكره: 7)
- **العناقيد الصناعية حسب المنتج:** ولفهم تصنيف العناقيد الصناعية حسب المنتج يمكن إعطاء الأمثلة عن العناقيد الصناعية التالية: عنقود صناعة السيارات في (ديترويت وجنوب ألمانيا) أو عنقود خدمات مالية (لندن ونيويورك) أو خدمات سياحية أو إعلامية (هوليود) ، أو عنقود صناعة الاتصالات (ستو كهولم في فلندا) أو حسابات وبرامج حديثة (وادي السيليكون في أمريكيا وبنقالور في الهند) ، أو عنقود صناعة الأزياء والسيراميك (جنوب إيطاليا).
- **العناقيد الصناعية حسب درجة التخصص:** يصنف العنقود حسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة، أو في تخصصهم بسوق جغرافي معين ، أو بشريحة معينة من الأسواق والعملاء ، وكمثال على ذلك صناعة الأحذية في شمال إيطاليا حيث يوجد عنقود متخصص في صناعة الأحذية يركز على التصاميم والأسماء التجارية ويتمتع بمستوى عالي من الأجور ويستهدف المستهلكين مرتفعي الدخل ، وفي البرتغال هناك عنقود يعتمد على قصر دورة الإنتاج ومواكبة الموضة ويستهدف متوسطي الدخول في أوربا ، أما في الصين فأن التركيز يتم على كثافة الإنتاج في الأحذية منخفضة التكلفة والسعر.
- **العناقيد الصناعية حسب نوعية الترابط:** هناك نوعان من الترابط :

النوع الأول: رأسي وفيه يتكون العنقود من مؤسسة أو بضع مؤسسات كبيرة ويمدها عدد كبيرة من المؤسسات الصغيرة بمدخلات الإنتاج وهي علاقة قائمة بين مشترين وبائعين كعناقيد صناعية السيارات،

النوع الثاني: أفقي وفيه يتكون العنقود من عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج منتجات نهائية وتسوقها ، وهي تشترك في التقنية وقوى العمل والموارد وربما الأسواق.(**تقرير صندوق التنمية الصناعية، 2008: 8-9).**

المحور الثاني- آليات عمل العناقيد الصناعية ومراحل تطورها

أ- آليات عمل العناقيد الصناعية

تقوم آلية عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية هي التركيز الجغرافي والتخصص ، والابتكار ، والمنافسة ، ومن خلال تضافر هذه المبادئ يمكن للعنقود أن يصل للتنافسية المطلوبة ، وفيما يلي شرح لهذه الآليات وطريقة عملها وتأثيرها على العنقود و المؤسسات العامة فيه.

- **التركز الجغرافي:** هو أول مبدأ تقوم عليه آلية عمل العناقيد الصناعية حيث تجتمع المؤسسات في مكان ما نتيجة لوجود ميزات ملموسة وتشمل الموارد الطبيعية أو البينية التحتية ، وتأتي المؤسسات إلى هذا التجمع رغبة في القرب من الأسواق لزيادة مبيعاتها ، وفي رفع مقدرتها على الاستجابة لرغبات وأذواق الزبائن من خلال

الاحتكاك المباشر بهم والذي قد يقود لتطوير الإنتاج وهو ما يخلق مزيد من الطلب ، أو الرغبة في الاستفادة من الميزات غير الملموسة والتي تتمثل في الحصول السريع على المعلومات عن المنتجات الجديدة وعن طرق الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة والأسواق ، ورغبة في الاستفادة من رأس المال الاجتماعي الذي يسهل الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات وعمليات التعلم والتطور .

- **التخصص:** العنقود الفعال بحاجة إلى مؤسسات قوية في تخصصها تتكامل مع بعضها في إنتاج منتجات أكثر تخصصا وتميزا ، وبمقدار ما تكون هذه المؤسسات متمكنة من تخصصها وسابقة في طرح أكثر تخصصا وتميزا لمنتجاتها ، بقدر ما يكون العنقود قادرا على النجاح ، إلا أن هذا لا يعني أن ينغلق العنقود على نفسه فارتباطه بعلاقات مع عناقيد أخرى قد يعمل على تطوير هذا العنقود وربما يثمر عن إيجاد منتجات وعناقيد جديدة متخصصة فيها ، مثال ذلك علم التكنولوجيا الحيوية والذي هو نتيجة تعاون عدة عناقيد وتخصصات هي العلوم الطبية وعلم الأغذية والزراعة والبيئة(**مصطفى محمود، 2010: 5).**
- **الابتكارات:** وهي المقياس الحقيقي لحيوية وتنافسية العنقود، فعندما تبتكر مؤسسة منتج ما يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج منتج منافس بينما يقوم المقلدون بإنتاج نفس المنتج بتكلفة اقل وقد يتضمن ذلك قليل من التحسينات على المنتج ، هذا الوضع يدفع المؤسسة المبتكرة لتطوير منتجاتها أو ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المنافسين والمقلدين، وهكذا تستمر هذه الدورة وهو ما يؤدي لمزيد من الابتكارات ويحقق تنافسية العنقود.
- **المنافسة:** إن المنافسة بين المؤسسات من أهم مبادئ العنقود وهو الذي يحافظ على زحم النشاط فيه فالتنافس بين المؤسسات هو الحافز الذي يدفعها نحو الدراسة عن المزيد من الابتكارات وتطوير المزيد من التقنيات، وهو ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة ، كما يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها وعلى برامجها التدريبية ، ولمحدودية المنافسة أثر سلبي على تنافسية العنقود وتكلفته على المدى البعيد حيث يقل عدد المؤسسات والوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي.
- **التعاون:** وهو مبدأ لا يتناقض مع المبدأ السابق نمو مؤسسة ناجحة وتنافسية يحفز الطلب من قبل هذه المؤسسة على منتجات المؤسسات الموردة لها ، ومع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل بين مؤسساته وتتدفق المنفعة من الإمام إلى الخلف والعكس ، كما أن الروابط التي يوجدها العنقود بين بعض المؤسسات من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيره من أنواع التعاون يعود عليها بنفع اكبر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أو رفع الجودة أو الحصول على أسواق وعملاء جديد. **(Brenner, Ibid.:36)**

ب- مراحل تطور العناقيد الصناعية

- **مراحل حياة العنقود:**إن عملية نمو وتطور العناقيد الصناعية عملية مستمرة وطويلة الأمد قد تدوم لعدة عقود، واغلب العناقيد الحالية نشأت بصورة طبيعية ولم يكن هناك سياسات محددة لصنعها، و يمر العنقود بمراحل متعددة تشكل دورة حياته وتؤثر إمكانات العنقود على طول كل مرحلة من هده المراحل كما تلعب العوامل الخارجية دورا فيها .

- **مرحلة التجمع:** وهي المرحلة التي تبدأ بتجميع عدد قليل من المؤسسات التي تعمل في صناعة معينة في موقع جغرافي محدد ، ومن حولها عدد قليل من المؤسسات المساعدة.
- **مرحلة الظهور:** في هذه المرحلة تدخل بعض المؤسسات والمؤسسات بعلاقات تعاون ومشاريع مشتركة ، والتي قد يساعدها على تبني اختراعات معينة أو العمل على ابتكار منتجات جديدة أو دخول استثمارات جديدة خصوصا الأجنبية منها.
- **مرحلة النمو:** يبدأ عدد المؤسسات بالتزايد ويستقطب المستثمرين المقلدين والمنافسين و يظهر مزيد من الروابط والمشاريع المشتركة بين الأعضاء ، وتظهر هيئة أو جهة تحالف تمثل العنقود ككل ، ويبرز اسم العنقود في هده المرحلة كأحد العناقيد النشطة في صناعته.
- **مرحلة النضوج:** عندها تصبح عملية الإنتاج والترابط بين مؤسسات العنقود عملية روتينية ، وتشهد ازدياد عدد المؤسسات الجديدة والمنبثقة ، كما تزداد الاستثمارات الأجنبية، وفي هذه المرحلة يتم التركيز على السعر كأساس للتنافسية ، ويبدأ العنقود يطور علاقات خارجية مع عناقيد أو نشاطات أخرى.
- **مرحلة التحول:** وتحدث عندما تتغير التقنيات وعمليات الإنتاج ويتم استبدال منتجات العنقود بمنتجات أخرى جديدة اقل تكلفة وأكثر كفاءة، وعندها يبدأ العنقود بالتحول إلى عنقود أو عناقيد جديدة تعمل بمنتجات جديدة أو تقوم بتغيير بسيط في المنتجات مع تغيير طريقة الإنتاج.

(Oyelaran and McCormick, Ibid.:19) ويمكن تلخيص مراحل حياه العناقيد الصناعية في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 : يمثل مراحل حياة العنقود

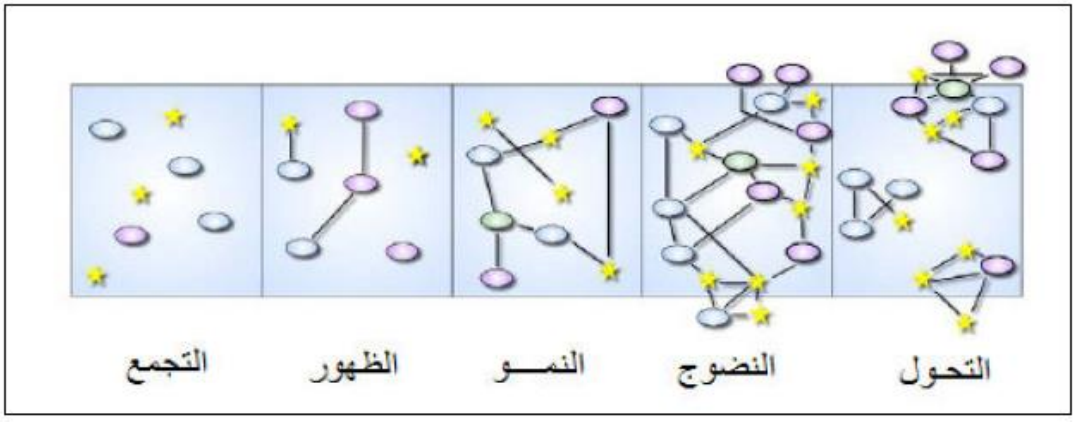

المصدر: تقرير صندوق التنمية الصناعية السعودي ، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

ت- العلاقات الصناعية داخل العنقود:-

ترتبط بجملة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطة بين الوحدات المختلفة داخل العنقود، وتشتمل هذه المفاهيم على الصور المختلفة للعلاقات الصناعية بين المؤسسات والتي من أهمها:

- **التعاقد من الباطن:** يقصد بالتعاقد من الباطن قيام أحد الوحدات الإنتاجية بإنتاج المنتج النهائي أو بعض أجزائه لصالح وحدة أخرى، تبعا لما يتم الاتفاق عليه ، ويمثل التعاقد من الباطن احد أشكال التعامل بين المؤسسات المكونة للعنقود الصناعي، ويأخذ التعاقد من الباطن الأشكال التالية:

- **التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية:** حيث يقوم المنتج الأصلي للسلعة بالتعاقد مع احد الوحدات الإنتاجية لإنتاج هذه السلعة وفقا لمواصفات محددة ، وفي نفس الوقت يقوم فيه المنتج الأصلي بإنتاجها ، ويظهر هذا الشكل نتيجة لتزايد الطلب الأصلي بهدف تغطية الطلبات الإضافية من السلع ، وإيجاد علاقة مؤقتة بين الطرفين.
- **التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص** : حيث يقوم المنتج الأصلي بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة.
- **التعاقد من الباطن مع المورد:** حيث يقوم المقاول الفرعي بالسيطرة التامة على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج ، وبعد الإنفاق مع المنتج الأصلي على تصنيع احد أجزاء المنتج .
- **التزويد الخارجي:** يشير هذا المفهوم إلى المؤسسة الأم بشراء السلع الوسطية أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا ، وفي هده الحالة تقوم إحدى الوحدات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح المؤسسة الأم و يمثل التزويد الخارجي احد أشكال العلاقة الرئاسية بين المؤسسات و من بين أهم المكاسب الكامنة لعملية التزويد الخارجي بالنسبة للمؤسسة الأم ، نشير إلى مايلي: (زايري، مرجع سبق ذكره،11-12)

❖ استبدال التكاليف الثابتة للعاملين بأخرى متغيرة ، حيث يمكن للمورد أن يغير من مستوى الخدمات المقدمة بسرعة كبيرة من خلال نقل الموارد التي يستخدمها بين العديد من العملاء .

❖ تحصيل المؤسسة الأم على السلع الوسيطة أو الخدمات اللازمة للإنتاج بتكلفة اقل من التكلفة الكلية التي قد تتكلفها لإنتاج هذه المنتجات أو الخدمات الوسيطة، وذلك لأن المورد في حالة تخصصه في إنتاج سلعة وسيطة أو تقديم خدمة ما يستطيع أن يتمتع بوفرات الحجم ، والحصول على تكنولوجيا جديدة ، أو عمليات إنتاج أفضل وخبرة اكبر وسهولة الوصول إلى الكفاءات النادرة والقدرة على قياس الخدمة الأفضل.

- **تحسين الجوانب الإنتاجية:** في هذه الحالة تستطيع الإدارة تركيز اهتمامها على مستوى التنافسية والجودة الخاصة بمنتجاتها بدلا من تشتت الاهتمام على العمليات الفرعية للإنتاج ، كذلك يستطيع المورد الحصول على تكنولوجيا ومهارات أكثر تطورا من تلك المتاحة للمؤسسة الأم ، مما يسمح للبائع بتطور مستوى الأداء وزيادة مرونة الإنتاج ومواجهة ظروف السوق المتغيرة والوصول إلى مستويات عالمية في الإنتاج، وتتميز هذه العملية بعدد من الخصائص نذكر منها:

- تمكن المؤسسة الأم من توزيع عملية الإنتاج وخاصة تلك التي تتطلب عمالة مكلفة،
- زيادة الإنتاجية عن طريق التركز في إنتاج المراحل النهائية للسلع ، حيث أن تركيز العاملين ينصب في إنتاج السلع الأساسية للمؤسسة،(جباري و بديار، مرجع سبق ذكره:8)

- **التحالفات الإستراتيجية:** تقوم المؤسسات بما يسمى بالتحالفات الإستراتيجية لما توفره من مزايا التشارك في الحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجية والمعلوماتية ، ومن ثمة توفير تكاليف القيام بهذه العمليات ، وتمثل هذه التحالفات علاقات صناعية داخل العنقود وخارج مجال الإنتاج ، خاصة بالنسبة للعناقيد الصناعية المتطورة عالميا، والمميز في هذا النمط أنه لا يتطلب وجود بيئة أعمال ناضجة ومتطورة حتى يمكن أن تتجه إليه المؤسسات غير انه يستدعي وجود قاعدة تشريعية وقانونية كفأة حتى تتم الاستفادة منه(زايري، مرجع سبق ذكره،10)

المحور الثالث–واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطـة في الجزائر

أ- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر وهذا نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات التكنولوجية بين هذه البلدان، وكذا اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعايير(الكمية) عدد العمال، حجم رأس المال قيمة المبيعات ، قيمة الصادرات أو الواردات، و(المعايير النوعية) طبيعة الملكية والإدارة(Laura J,2010:59)، أما في الجزائر فقد قدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة2001 تعريف يركز على حجم هذه المؤسسات، والذي يشمل عدد العمال، رقم الأعمال، والحصيلة السنوية والتي تعبر على آخر نشاط مقفل خلال سنة، وقسمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري إلى ثلاثة أنواع هي:

- **المؤسسة المصغرة:** هي المؤسسة التي تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، ولا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.
- **المؤسسة الصغيرة:** هي المؤسسة التي تشغل مابين 10 إلى 49 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (200) مليون دينار، و لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.
- **المؤسسة المتوسطة:** هي المؤسسة التي تشغل مابين 50 إلى 200 عاملا، ويكون رقم أعمالها محصور بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار، وتكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار(**القانون رقم 18 ، 2001:77**) ، ويمكن تمثيل الأنواع الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يمثل أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري .

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة متوسطة	50 إلى 200	محصور بين (200) مليون ومليارى (2) دينار	محصورة بين (100) و (500) مليون دينار
مؤسسة صغيرة	10 إلى 49	اقل من (200) مليون دينار	اقل من (100) مليون دينار
مؤسسة مصغرة	(1) إلى (9)	أقل من (20) مليون	اقل من (10) ملايين دينار.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2001، ص 77.

ب- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبل التطرق إلى هذا البرنامج يجب أولا معرفة مفهوم تأهيل المؤسسات

- **مفهوم التأهيل:** وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر ومن كاتب إلى آخر، ولكن تتفق جميعا على أن " التأهيل يعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة لها حتى تضمن شروط كسب حصة في السوق المحلية والدولية ".

- **برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الجزائر:** يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية التي سطرتها الحكومة الجزائرية، حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2014 ، وهو يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات والهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية، كما يسعى إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على مكانتها في السوق والتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق ويشتمل البرنامج على مرحلتين هما .(بلخياط، 2006 :4)
  - **مرحلة تكييف المحيط** : وتمتد على مدى 5 سنوات من 2001 إلى غاية 2005.
  - **مرحلة الضبط والتنفيذ:** وتمتد على مدى 9 سنوات من 2006 إلى غاية 2014

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التأهيل لا يتعين أن تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة وإنما فقط للمؤسسات التي تتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا تم مساعدتها وتأهيلها وتخضع للشروط التالية:

1. أن تكون مؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.
2. إن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. المؤسسات التي تتميز بوضع مالي متوازن.
4. المؤسسات التي لها القدرة على تصدير وتسويق منتجاتها وخدماتها.
5. المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.

- أهداف برنامج التأهيل: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

1. السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصة لها في السوق الدولية في ظل المناخ التنافسي؛
2. تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات على مستوى السعر، النوعية، الإبداع، من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة، و الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية؛
3. تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة للمساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة لمعايير التقييس الدولي للرفع من الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات،)(صالحي، 2004 : 190-191) ويتم مسار التأهيل من خلال التعاون مع عدة هيئات ولجان داعمة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويمكن التطرق إليها بشيء من الاختصار حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 02: يمثل الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اسم الهيئـــــــة	مجـــــال العمـــــل
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتراحها وتنفيذها ، وتزويـــد المستثمرين بالمعلـــومات والنشـرات الإحصائية اللازمـــة.
المحضنة	هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
ورشة الربط	هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
نزل المؤسسات	هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان الدراسة.
مراكز التسهيل	هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقـــــلال المالي ، حيث تعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة إذ أنها تجمع بين كل من رجال الأعمال ، المستثمرين والمقاولين والإدارات المركزية والمحلية ومراكز الدراسة و كذا مكاتب الدراسات و الاستشـــارة ومؤسسات التكوين وكل الأقطـــاب الصناعيـــة والتكنولوجية والمالية. (المرسوم رقم 79، 2003 : 18)
المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	هو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيـــرة والمتوسطـــة وجمعياتهـــم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى. (المرسوم رقم 80، 2003 : 21)
الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)	أنشئت بمقتضى المرسوم رقم 96 /296 المؤرخ في 1996/09/08 تقوم بالمهام: ♦ دعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طـــــرف أصحاب المشاريـــع. ♦ تدعيم وتقديم الاستشارة ومراقبة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية خاصة المصغرة. ♦ وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعـــــي والتنظيمي المتعلقـــــة بممارســـــة نشاطاتها. (المرسوم رقم 296، 1996 : 12)
الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار (APSI)	تقوم الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار بالمهام التالية: ♦ القيام بدراسة الاستثمارات المقدمة وتقييمها والمصادقـــة عليها أو رفضها ♦ تقديم التسهيلات الجمركية المتعلقة بالتجهيزات والمواد الأولية التي ترغب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شرائها. ♦ تتحمل الوكالة جزء أو كل التكاليف الاستثمارية تبعا لطبيعة الاستثمار وموقعه وأهميته. (المرسوم رقم 282، 2001 : 7)
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت2001 ومن أهم مهامها هي: ♦ ضمان ترقيـــة الاستثمارات المحليـــة والأجنبيـــــة وتطويرها ومتابعتها. ♦ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، والتأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرون ♦ تحديد فرص الاستثمار وتكوين بنك معلومات لفائدة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الأمر رقم 3، 2001 : 7)
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	تم إنشاء الوكالة سنة 2004 ، وهي ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنويـــة والاستقلال المالي وتهتم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر وتسييره، والذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة. (المرسوم رقم 14، 2004 : 8)

اسم الهيئـــــــة	مجـــــال العمـــــل
المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تم إنشاء هذا المرصد لترقية توزيع المعلومة ذات الطابـــع الصناعـــي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى دعم وترقية منظومة الإعلام الاقتصادي والإحصائي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على ضوابط ومؤشرات ومعالم علمية وعملية ترصد حركية النمو الاقتصادي ومختلف التطورات التي يمر بها قطاع المؤسسات .
لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI)	أنشئت سنة 1994 ، وهي لجان على مستوى المحليات مكّلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
وكالة التنمية الاجتماعية	وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة1994 ومن أهم وظائفها نذكر: ♦ تقديم القروض المصغرة لتطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمصغرة والفردية والتي يتم استغلالها لتوفير العتاد والأدوات والمواد الأولية المستخدمة في العمليـــة الإنتاجية؛ ♦ المساهمة في تطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية وتشجيع المهن الحرة؛ ♦ العمل على تحسين مستويات المعيشة والقضاء على الفقر والتخفيف من حدة البطالة؛
بورصات المناولة	إ ن بورصات المناولة هي جمعيات تم إنشاؤها سنة1991 تتكـــون من المؤسسات العمومية والخاصة وتهدف إلى خدمـــة القطاع الاقتصادي وتنميته من خلال الاهتمام بتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن مقرها في الجزائر، وهران، قسنطينة وغرداية ومن مهامها: ♦ إحصاء الطاقات الحقيّقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل خاص بالمناولة؛ ♦ تشجيع الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المالية والبشرية والقدرات الإنتاجيـــة للصناعات المحلية؛ ♦ ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية؛ ♦ تنظيم الملتقيات واللّقاءات حول مواضيع المناولة، ♦ تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض؛
مجلس ترقية المناولة	نظرا لأهمية المناولة اهتمت السلطات العمومية بترقيتها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وأسست مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأســـــه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل المهام الرئيسية للمجلس فيما يلي : ♦ اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني؛ ♦ ترقيه عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب؛ ♦ تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها
صناديق الدعم	تساهم الدولة بصناديق دعم على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات وأنشطة متعددة ومـن بين أهم تلك الصناديق نذكر: ♦ الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛ ♦ الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد؛ ♦ الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية؛ ♦ الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات؛ ♦ صندوق دعم الاستثمارات؛ ♦ صندوق ترقية التنافسية الصناعية؛ ♦ صندوق الشراكة؛ ♦ الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية؛ ♦ الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ؛ ♦ الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر. (تقرير الوزارة، 2002: 1-2)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012 والمراسيم المدونة في العمود الثاني للجدول.

ت-التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية الكبيرة، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، وتم في السنة نفسها إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما انعكس إيجابا على تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب الجداول التالية:

الجدول رقم 03: يمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لفترة (1991- 2004)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عدد المؤسسات	22382	20207	23207	26212	126365	127000	118000
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
عدد المؤسسات	137846	159507	168380	179893	189552	207949	312959

المصدر: التقرير السنوي لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2004 ، ص 20.

الجدول رقم 04: يمثل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل للفترة (2004-2007)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات للسنوات			
	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	225 449	245 842	269806	293 946
المؤسسات العمومية	778	874	739	666
نشاطات الصناعة التقليدية	86 732	96 072	106222	116347
مجموع للمؤسسات	**312 959**	**342788**	**376767**	**410 959**
المساهمة في التشغيل	**838 504**	**1.157.856**	**1.252.647**	**1.355.399**

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2007، ص 48.

الجدول رقم 05: يمثل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل للفترة (2008-2011)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات للسداسيات من كل سنة			
	2008	2009	2010	2011
المؤسسات الخاصة	392013	455398	369319	391761
المؤسسات العمومية	626	591	557	572
نشاطات الصناعة التقليدية	126887	169080	249196	266976
مجموع للمؤسسات	**519526**	**625069**	**619072**	**659309**
المساهمة في التشغيل	**1.540.209**	**1.649.784**	**1.620.000**	**1.724.197**

المصدر : نشريه المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2011، ص 60.

ومن خلال المعطيات المبينة في الجداول رقم 03 ، 04 ، 05 نلاحظ أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال الفترة (1991-2011) حيث بلغ سنة 1991 تعداد 22382 مؤسسة، ثم انخفض إلى 20207 سنة 1992 ليرتفع بنسب قليلة خلال سنة 1993 و 1994، لزيد بنسبة كبيرة سنة 1995 من 26212 سنة 1994 إلى 126365 سنة 1995 هي السنة التي تطور وازداد فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو أكبر تطور شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، وهذا بسبب الاهتمام والعناية التي أولتها الدولة الجزائرية لهذه المؤسسات خلال هذه السنة التي تم فيها إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي أول دولة عربية انفردت بهذه الوزارة، أما باقي السنوات فنلاحظ زيادة مستمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2000 إذ وصل إلى تعداد 167602 مؤسسة خاصة و778 مؤسسة عمومية، وبقيت هذه الزيادة مستمرة إلى غاية سنة 2011 حيث وصل في هذه السنة تعداد 659309 مؤسسة منها 658737 مؤسسة خاصة و572 مؤسسة عمومية، وبمقارنة بين سنتي 2000 و2011 نلاحظ أن تعداد المؤسسات تضاعف 04 مرات أي بزيادة قدرها 492307 وبنسبة تقدر بـ 25.5%، وهذا راجع إلى القوانين الصادرة في مجال ترقية وتأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة، بالإضافة إلى البرامج الاقتصادية الثلاثة لدعم الإنعاش الاقتصادي التي سطرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001-2014) والتي خصصت لها قيمة 451 مليار دولار، بالإضافة إلى برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها الذي يعتبر منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات المؤسساتية التي سطرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001-2014)، حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2014، وبهذا أصبحت المؤسسات المصغرة تستحوذ على الغالبية العظمى من المؤسسات والمؤشرات، إذ أصبحت تمثل 94 % من نسيج المؤسسات، و48 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، و56 % من اليد العاملة الناشطة حسب إحصائيات سنة 2011، وهذا راجع إلى الإمكانيات التي أولتها الحكومة الجزائرية إلى هذا القطاع من أجل أن تضمن لها مكانة في الأسواق الخارجية، خاصة مع واقع انفتاح الحدود بعد إمضاء اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وتقدم مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة .(براهيتي، 2011 :5)

المحور الرابع-: تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ- تعريف التنافسية حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- يتمحور تعريف التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى. (الطائي، 2006 : 12)
- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OCDE)**: تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج المؤسسة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس

في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل. (مصطفى محمود، 2007 : 5)

ب- أنواع التنافسية حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : للتنافسية عدة أنواع نذكر منها:

- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالمؤسسة ذات التكاليف الأرخص تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
- **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالمؤسسة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك والسمعة الحسنة في السوق، تتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
- **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

ت- مؤشرات قياس تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مؤشرات لقياس تنافسينها ومن أهم هذه المؤشرات هي:

- **الربحية :** تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسيةً في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.
- **تكلفة الصنع :** تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين السابقين معاً، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين. (Andreas Bergh,2008:34)
- **الإنتاجية الكلية للعوامل:** تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.
- **الحصة من السوق :** من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين. (الخضيري محسن، 2004 : 20)

ث- تعريف الميزة التنافسية حسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **مفهوم الميزة التنافسية:** تمثل الميزة التنافسية العنصر الاستراتيجي الحرج، الذي يقدم فرصة جوهرية للمؤسسة، من أجل تحقيق ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها (مرسي خليل، 1998 : 79) ، حيث تنشأ هذه الميزة بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة وأكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، وهذا ما يجعلها في وضع متميز يسمح لها بتقديم منتجا متميزا بأسلوب أنجح من منافسيها، من خلال انخفاض تكلفة عملياتها التي تمكنها من تقديم منتجات تصارع في جودتها ما يقدمه المنافسون وبيعها بسعر أقل. (Johann Peter Murmann, 2003: 134)

أ- **مراحل تطور الميزة التنافسية:** يرى" بورتر" أن الميزة التنافسية تمر بأربع مراحل، تختلف هذه المراحل في خصائصها، وأوضح أنه ليس من الضروري أن تمر الميزة التنافسية بجميع هذه المراحل، وكذلك ليس ضروريا ترتيبها (سامي عفيف، 2000 : 284)، وقد لخصت المراحل الأربعة في الشكل التالي:

شكل رقم 02 :مراحل تطور الميزة التنافسية

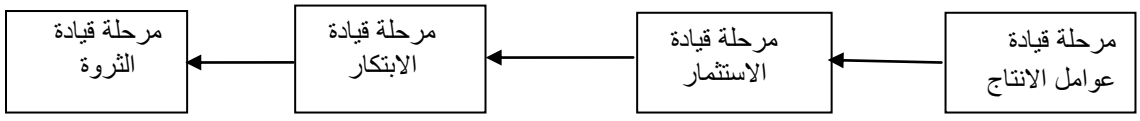

المصدر: عاطف عبيد، تقرير حول" الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، مصر،1999.ص 5.

- **مرحلة قيادة عوامل الإنتاج:** حيث تعتمد الميزة التنافسية في هذه المرحلة على عوامل الإنتاج، وذلك نظرا لأن تكلفة الإنتاج تلعب دورا مهما في المنافسة، وهذا ما يجعل المؤسسات تنتهج إستراتيجية المنافسة السعرية في هذه المرحلة، مما يجعل الميزة التنافسية ذات طبيعة غير مستقرة.
- **مرحلة قيادة الاستثمار:** هذه المرحلة مبنية على قدرة الدولة ومؤسساتها على الاستثمار بشكل متواصل، ومن ثم القدرة على الصمود أمام المنافسين حيث يتم تخفيض التكاليف من خلال الاستثمارات المحلية وتحسين جودة المنتج وجذب الطلب بشكل عام (أبوقحف، 2008 : 9).
- **مرحلة قيادة الابتكار:** تعتمد هذه المرحلة على الابتكار والمهارات والتكنولوجيا الأكثر تعقيدا لخلق الميزة التنافسية، وهنا يقل دور المنافسة السعرية المسندة إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، ويزداد دور المنافسة المعتمدة على التكنولوجيا والتمييز، من أجل تهيئة البيئة التنافسية التي تساعد على نسج خيوط الابتكار والتطوير.
- **مرحلة قيادة الثروة:** تمثل هذه المرحلة بداية تراجع وتدهور الميزة التنافسية، نظرا لتراكم الثروة التي تحققت في المراحل الثلاثة السابقة، ورغبة المؤسسات في المحافظة على الاستثمارات والابتكارات دون الاهتمام بالتطوير، وهذا ما يجعلها تفقد ميزتها التنافسية في الأسواق الدولية نظرا لانحصار المنافسة المحلية نتيجة الرغبة في المحافظة على الوضع القائم، ومن ثم تفقد المؤسسات المحلية ميزاتها التنافسية لصالح المؤسسات الأجنبية.(فهمي حيدر، 2002 : 116)

المحور الخامس-: التجربة الجزائرية في تبني فكرة العناقيد الصناعية

أ- تجربة العناقيد الصناعية في الجزائر:

لقد عملت الدولة الجزائرية على توفير كافة التسهيلات من خلال مختلف الهيئات والمؤسسات بإنشاء 42 منطقة صناعية بمواصفات دولية تتوزع على 34 ولاية وذلك قصد إعطاء دفع جديد لعجلة التنمية ، هذا من المنظوم العام لسياسة تطوير الاستثمار الصناعي، أما من المنظور الخاص فيلاحظ أن بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيلاحظ ان اغلبها 81.71 % يميل إلى قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية ، بينما نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي فهي تمثل 16.99% والتي تنشط في قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة فتمثل نسبة 0.26 % من إجمالي المؤسسات الناشطة، وعليه وضعت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار برنامج واسع لتنظيم شعب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شكل تجمعات أو عناقيد صناعية (Industrial Cluster) ، وهو عبارة عن شبكات تضم المؤسسات التي تنشط في نفس المجال وفي إقليم واحد وتعتمد على تعاون أعضاءها من أجل تحسين تنافسية المؤسسات المنتمية إليها، وزيادة تسويق منتجاتها ، لذالك استعانت الجزائر بالخبرة الألمانية من خلال إنشاء تجمعات أو عناقيد صناعية في عدة ميادين من بينها:

- تجمع شعبة الطماطم الصناعية.
- تجمع شعبة التمور.
- تجمع شعبة المشروبات.
- تجمع شعبة صناعة السيارات و العربات و الميكانيك.
- تجمع شعبة النقل و اللوجيستيك.
- تجمع في شعبة الصناعات الإلكترونية والكهربائية.
- تجمع شعبة صناعة الأدوية. **(تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2012 :3)**

ب- **أثر تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمقاربة التسويق الصناعي في ترقية صادراتها:** ان قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الوطنية على مواجهة المنافسة مرهون بقدرتها على العمل من منظار منظومة النجاعة التسويقية في ضوء مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة والابداع والمعرفة والتكنولوجيا لتعظيم القيمة المسلمة الى المجاميع الشرائية ، وبناء على ذلك ، سنحاول في هذا العنصر ان نتناول بعض المفاهيم حول التصويق الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **التسويق الصناعي لصناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هو ذلك النشاط الموجه لدراسة احتياجات ورغبات الزبائن الصناعيين المختلفة ذات الصفات الفنية المعقدة ، الحالية والمستقبلية ، والعمل على إشباعها من خلال عمليات تبادلية وتكاملية بينيه بين الزبائن الصناعيين ومن خلال اعتماد فلسفة ومنطق الإدارة الإستراتيجية في ممارستها للأنشطة التسويقية المختلفة وهو نوعان: **(أبو جمعة، نعيم حافظ ،2004 :16)**
- **التسويق التكتيكي للصناعات الصغيرة والمتوسطة:** ويعرف أيضا بالمزيج التسويقي الصناعي والذي يعتبر مجموعة من الأنشطة والجهود المتكاملة التي تعمل بشكل أساسي على إشباع احتياجات المجاميع الشرائية

الصناعية من المنتجات الصناعية المختلفة ، وذلك لضمان الحصول على درجة عالية من رضاهم بطريقة أفضل من المنافسين في السوق الصناعية المستهدفة. **(عزيز العابدي ،2003 :23)**

- **التسويق الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة:** ويتمثل في كل الإجراءات الهادفة لتقييم مختلف العوامل البيئية ذات المساس المباشر بالتسويق ، المنافسة، وكافة العوامل الأخرى المؤثرة على عناصر الإستراتيجية التسويقية بشكل عام وعلى وحدات العمل كل على حدا. **(توفيق عبد المحسن ،2001 :450)**

المحور السادس–دور العناقيد الصناعية في تسهيل عمليات التسويق الصناعي

تعبر رغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تجسيد رغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة الأورو متوسطية والشراكة العربية، ولا يتحقق ذلك إلا بمؤسسات قوية ذات مستوى عالي من الأداء، الأمر الذي أجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها استدراك التأخر الذي يفصلها على المؤسسات المؤهلة دوليا، ويتم ذلك عن طريق عدة برامج تستند أساسا إلى الإنتاج بالمواصفات الدولية، اعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها والاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في إستراتيجية هذه المؤسسات، ولهذا وضعت الجزائر برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر أهداف هذا الأخير في ثلاث مستويات، هي :عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا على المستوى الكلي؛ تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة على المستوى الوسطي؛ تقوية وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسة الجزائرية في مختلف وظائفها لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا على المستوى الجزئي،وعليه، يوجه البرنامج تأهيل السياسات العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وذلك من خلال عدة هيئات: **(براهيتي، مرجع سبق ذكره:20)**

أ- **دور المديرية العامة للهيكلة الصناعية في تسويق منتوجات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

التي تضع تحت تصرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية العمليات القادرة على توفير ترقية وتحسين التنافسية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تهتم بالتنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية وببيان الشروط التنظيمية لبرنامج التأهيل، وإبراز الهيئات المختلفة المشاركة في عمليات التأهيل، وبوضع برنامج إعلام وتكوين للأخصائيين المشاركين في البرنامج ، لتحقيق التكامل بين المؤسسات وذلك عن طريق التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية والعمل على تكوين العناقيد الصناعية حيث أن العناقيد الصناعية تعتمد على ركيزتين أساسيتين هما التخصص في العمل والمرونة في التعامل مع المؤسسات الأخرى حيث يمكن التخصص في العمل من التغلب على مشاكل عديد مثل مشاكل التحكم في جودة المنتجات الصناعية.

ب- **دور اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية :في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

التي تنشط تحت رئاسة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتهتم بوضع اتفاق نموذجي بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المستفيدة وتعمل أيضا على اقتراح أي عملية أو نشاط تراه مناسبا ومساعد في تحسين التنافسية الصناعية، وتقييم ومراقبة برنامج عمل صندوق ترقية التنافسية الصناعية .بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بدراسة الطلبات المقدمة من طرف المؤسسات المرشحة للحصول على مساعدات مالية في إطار العمليات

الخاصة بتحسين قدراتها التنافسية، وتحديد شروط الانضمام إلى برنامج المساعدات المالية ومعدلاتها ومبالغها، فضلا عن التعاون بين المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتحقيق أداء تنافسي عالمي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كذلك فإن العمل المشترك يشجع المشروعات على التعلم من بعضها البعض ، وتبادل الأفكار والمعلومات بما يحسن من جودة المنتجات ويودي إلى زيادة الإرباح السوقية ، لأن تجارب الدول المتقدمة أظهرت أن العلاقات التعاونية والأداء المشترك يظهر أكثر عندما تعمل المشروعات في أماكن متقاربة ومن هنا تتجلى أهمية التجمعات الصناعية وفكرة العناقيد الصناعية التي تسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العاملة وتقاسم التكنولوجيا وتسهيل عملية تسويق المنتجات.

ت- **دور صندوق ترقية التنافسية الصناعية في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

تم إنشاءه سنة 2000 بهدف مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها ماليا في عملية تأهيلها البنوك ومصالح الإسناد والمرافقة المتمثلة في المراكز التقنية المتخصصة ومكاتب الدراسات، وتتمثل المساعدات المالية المقدمة للمنظمات، ومن بينها المؤسسات المنتجة للدواء التي انضمت إلى البرنامج في الاستثمارات غير المادية)التشخيص والتقييم (والاستثمارات المادية) التجهيزات والمعدات (والتشخيص الإستراتيجي العام ومخطط التأهيل .كما تتمثل المساعدات المالية المقدمة للهيئات المرافقة في النفقات المتعلقة بجميع العمليات الموجهة لتطوير التنافسية الصناعية، وجميع العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى، والعمليات الموجهة نحو تحسين بيئة نشاط المؤسسة خاصة في المجال الإنتاجي أو الخدمات الملحقة بالقطاع الصناعي لا سيما تلك التي تهدف إلى تحسين النوعية والتكوين والبحث والتطوير، بالإضافة إلى وضع برامج) تكوينية موجهة لمسيري المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.

(Ministère de l'industrie et de la restructuration, 2006:8-9)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك صناديق خاصة مرتبطة بالمؤسسة مثل صندوق التهيئة العمرانية، صندوق تنمية المناطق الجنوبية، صندوق الضبط والتنمية الفلاحية، الصندوق الوطني للبيئة، صندوق ترقية التدريب، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، صندوق ترقية الصادرات، الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (Ministère de l'industrie et de la restructuration, Ibid.,12)

الخاتمة

مايمكن استخلاصه من هذه الدراسة أن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يمثل عائق أمام تبني إستراتيجية العناقيد الصناعية ،لان هذه الإستراتيجية مفادها التعاون والتكامل بين المؤسسات للتغلب على مختلف المشاكل والصعوبات ، سوى كانت مرتبطة بالإنتاج أو التسويق ،لأنه من بين أهم المشاكل التي تعانيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،العزلة عن محيطها الصناعي والعلمي ، وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز أهم الصعوبات ، واحتواء التفكك في النسيج الصناعي لهذه المؤسسات مع البيئة المتنوعة التي تحتضن هذه االمؤسسات، من أجل الحد من الآثار والانعكاسات السلبية خاصة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكيف سياستها التجارية من دون الإخلال بالبنية الاقتصادية الوطنية ،بإثراء الآثار الايجابية المتمثلة في رفع مستويات الكفاءة والقدرة التنافسية لمختلف السلع المصدرة والخدمات بتشجيع فكرة العناقيد الصناعية ، وإعادة النظر في برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ومحاولة تأهيل المحيط الإداري والجهاز المصرفي والجبائي والتشريعي والعنصر البشري وتدعيم البنية التحتية من جهة أخرى .

أ – النتائج: وبناء على ماسبق ، تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات حول موضوع الدراسة، يمكن إدراجها في مايلي:

1. إن إستراتيجية العناقيد الصناعية تبنى على الثقة المتبادلة وحسن النية بين المؤسسات الأخرى، لذا يجب اختيار الشريك بعناية تامة، فيجب على المؤسسات الجزائرية جلب الشركاء الأجانب بعد دراسة مدى آثار هذه الإستراتيجية على نتائج المؤسسة ،فيما يتعلق بتوظيف العمال وجلب التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية وتخفيض التكاليف.
2. إن المبالغة في التعقيدات الإدارية وفى شروط الحصول على التمويل اللازم، تعتبر من أهم المعوقات التي تعترض تبني فكرة العناقيد الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
3. التأكيد على دور وأهمية التأهيل والتدريب المهني ،كعنصر أساسي من عناصر نجاح المؤسسات واستمرارها في تأدية وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تصميم وتنفيذ برامج تدريبية خاصة بدعم روح المبادرة لدى الشباب وتزويدهم بالكفاءات والمهارات التنظيمية والإدارية والمصرفية ،وتشجيع أصحاب العمل الناجحين في إنشاء وتطوير مشروعاتهم وتنفيذ أفكارهم الجديدة.
4. أدت سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع التسعينيات على الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقيتها ،من خلال إدماجها في مسار التنمية، كحل بديل للمؤسسات الصناعية الضخمة العاجزة، وسياسة التنمية الغير المتوازنة، ولكن لم يكن لها الأثر الإيجابي على أدائها، بل بقي قطاع المحروقات المصدر الوحيد للعملة الصعبة، لهذا يجب تبني فكرة العناقيد الصناعية لزيادة مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة الشرسة من قبل المؤسسات والمنتوجات الأجنبية في ضوء الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة
5. إن التركيز الجغرافي للوحدات الصناعية ضمن العناقيد، يساعد على تخفيض تكلفة النقل والمواصلات ،وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج ككل، مما يخفض من سعر المنتج، وبالتالي تدعيم قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية.

6. تلعب العناقيد الصناعية دورا مهما في التطوير التكنولوجي والابتكاري للمؤسسات عن طريق تخصص كل وحدة من الوحدات في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، مما يدعم القدرة التنافسية للصناعة ككل.
7. للعناقيد الصناعية دور مهم في تنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك لأنها تمثل أحد الحلول الجوهرية لدعم واستقرار تلك المشروعات ،مما يمكنها من رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لجميع الوحدات الداخلة في العنقود .

ب- **التوصيات:** من خلال ما جاء في هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة على النحو التالي:

1. إعادة تخصيص عوامل الإنتاج وتوجيهها إلى القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية والأكثر مردودية، وبتالي تساهم في رفع إنتاجية وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، والمفاضلة بين الأنشطة التي يجب الاهتمام بها والأنشطة التي يجب التخلي عنها.
2. العمل على تحسين وتأهيل الموارد البشرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال تنظيم دورات تدريبية وتكوينية وإعادة الرسكلة خاصة في فكرة تبني العناقيد الصناعية، لأنه أي برنامج للتأهيل محكوم عليه بالفشل، إن لم يصاحبه برنامج حقيقي لتنمية الموارد البشرية، فالارتباط وثيق بين رفع مستوى الأفراد ومردودية المؤسسة.
3. ضرورة الإسراع فى وضع تشريعات خاصة بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو تطوير التشريعات القائمة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بهذا القطاع مثل قانون الاستثمار والضرائب والإجراءات الإدارية والمصرفية المختلفة، والتعريفات الجمركية على المعدات ومستلزمات الإنتاج، والإعفاءات والحوافز المشجعة لمزاولة النشاط الاقتصادي، بحيث تكون هذه التشريعات متناسقة وواضحة فى اتجاه تشجيع المبادرين على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل منظم.
4. ضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام والعناية بعملية تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آليات وهيئات حكومية تقوم بتنظيم معارض تشجع على تقديم وتسويق منتجات أصحاب العمل الصغار من الشباب، مع إعطاءهم ميزة تفضيلية وتسهيلات أخرى للمشاركة فى معارض إقليمية ودولية بحثا عن فتح أسواق جديدة .
5. محاولة إدخال فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مناهج التعليم، وإضافة مقررات علمية تهدف إلى تخريج مبادرين ومستثمرين في القطاع الخاص توازيا من موظفين للعمل بالقطاع العام.
6. تحديد خارطة جغرافية تبين المناطق وأهم المشروعات أو المجالات التي يمكن الاهتمام بها في كل منطقة وتكون لها ميزة نسبية أو ارتباط بالبيئة والموارد المتاحة في كل منطقة ، وتراعى فيها إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة ربطها ببعضها البعض عن طريق تبني فكرة العناقيد الصناعية.
7. ينبغي صياغة مسودة التقرير بالشكل الذي يمكّن القارئ من استيعاب المعلومات في أقصر وقت بحيث لا تضيع الأفكار الرئيسية وسط التفضيلات غير الضرورية وحتى تكون صياغة التقرير أكثر منطقية وواقعية.

مصادر ومراجع الدراسة

أولا–باللغة العربية

1- زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف ، العدد 07 ، الجزائر، 2007.

2- عاطف عبيد، تقرير حول الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، مصر،1999.ص 5.

3- جباري شوقي و بوديار زهية، مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، بعنوان القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية، بجامعة أم البواقي،الجزائر، 2008.

4- تقرير صندوق التنمية الصناعية السعودي، سبتمبر، 2008 .

5- مصطفى محمود محمد، مداخلة في المؤتمر السنوي العلمي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، بعنوان دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، المملكة العربية السعودية، 2010.

6- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

7- جمال بلخياط، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بعنوان تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ، جامعة الشلف ، 18 أفريل 2006.

8- صالح صالحي، ،مداخلة في الندوة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:الإشكاليات وأفاق التنمية، بعنوان أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر القاهر ، 2004 .

9- المرسوم التنفيذي رقم 03- 79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 ، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر، 2003.

10- المرسوم التنفيذي رقم 03- 80 المؤرخ في 25 فبراير 2003 ، يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر، 2003.

11- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 52، 1996.

12- المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 ، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير لاستثمار وتنظيم سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 55، 2001.

13- الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 47، 2001.

14- المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 22 يناير 2004،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر، 2004.

15- تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعنوان برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجزائر، جانفي 2002 .

16- عموري براهيتي ، مداخلة في الملتقى العربي السادس حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المنعقد يومي 24-26 أفريل2011، بعنوان واقع وآفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، تونس، 2011.

17- الطائي محمد، اقتصاديات المعلومات القوة النائمة في تحقيق التفوق التنافسي للمؤسسات، الطبعة الاولى، دار الميسرة، عمان، 2006.

18- أبو بكر مصطفى محمود ، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2007.

19- احمد الخضيري محسن، صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج من آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر، ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2004.

20- نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،1998 .

21- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبوعات الإسراء ، القاهرة ، 2000.

22- أبو قحف عبد السلام، التنافسية و تغيير قواعد اللعبة ، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2008.

23- معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، الدار الجامعية للنشر، القاهرة،2002.

24- تقرير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ،الجزائر، 2012.

25- أبو جمعة، نعيم حافظ .التسويق الإبتكاري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة،2004.

26- سمير عزيز العابدي ونظام موسى سويدان ، تسويق الأعمال مدخل إلى التسويق الصناعي ، دار وائل للنشر عمان ، الأردن، 2003 .

27- محمد توفيق عبد المحسن ، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للصدرات ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2001.

28- أبو بكر، مصطفى محمود .مدخل تطبيقي في إدارة التسويق في المنشآت المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

ثانيا-باللغة الأجنبية

1- Porter, Michael.1990. The Competitive Advantage of Nations. New York: Basic Books.1990.

2- Doeringer, P.B., and D.G. Terkla.1995. "Business strategy and cross-industry clusters." Economic Development Quarterly: 1995.

3- Schmitz, H., 'On the Clustering of Small Firms', IDS Bulletin 23 LONDON, 1992.

4- Andreas Bergh and Rolf Höijer, Institutional Competition, George Mason University, USA, 2008.

5- Johann Peter Murmann, Knowledge and Competitive Advantage, Australian Graduate School of Management, Cambridge university press, 2003.

6- Laura J. Spence & Mollie Painter-Morland, Ethics in Small and Medium Sized Enterprises, New York, 2010.

7- pour plus d'information, voir : Evaluation indépendante ALGERIE, Programme

8- intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie, http://www.unido.org/ Novembre 2007.

9- Thomas Brenner , Local Industrial Cluster Existence, Emergence and Evolution, Simultaneously published in the USA, 2004.

10- Banji Oyelaran-Oyeyinka and Dorothy McCormick, Industrial clusters and innovation systems in Africa: Institutions, markets and policy, United Nations University, 2007.